

نظام صندوق التكافل الجماعي للأطباء الشرعيين وخاصة أحكام المادتين ٧ و ٨ من النظام المذكور مع أنه قد قام بدفع ما هو مطلوب منه عن طريق البنك العربي فرع أبو ديس/ الضفة الغربية.

بعد السير بإجراءات المحاكمة أمام محكمة الدرجة الأولى أصدرت المحكمة قرارها رقم ٢٠٠٥/٩٣٧ تاريخ ٢٠٠٥/٩/٦ والمتضمن رد دعوى المدعي لعدم الخصومة وتضمين المدعي الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة.


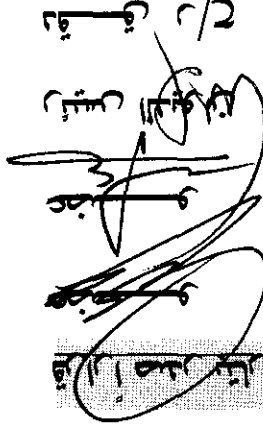

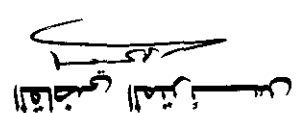
إلا أن ذلك القرار لم يلق قبولاً من المدعي فطعن فيه استئنافاً
قررت محكمة الاستئناف بقرارها رقم ٢٠٠٥/٤٣٩٩ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٦
فسخ القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى على ضوء ما ورد في ذلك القرار .

وبعد الفسخ والإعادة أصدرت محكمة الدرجة الأولى قرارها رقم ٢٠٠٦/٤١٣ تاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٦ والمتضمن رد دعوى المدعي لعدم الخصومة وتضمين المدعي الرسوم والمصاريف ومبلغ عشرة دنانير أتعاب محاماة للمدعي عليهما.

إلا أن هذا القرار لم يلق قبولاً من المدعي فطعن فيه استئنافاً حيث قررت محكمة استئناف عمان بقرارها رقم ٢٠٠٦/٢٣٢٨ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ فسخ القرار المستأنف وإعادة القضية إلى إلى مصدرها للسير بالدعوى على ضوء ما جاء في القرار المذكور وارجاء البت بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة لحين الفصل في الدعوى.

لم يلاق هذا القرار قبولاً من المدعي عليهما فطعنا فيه تمييزاً للسببين الواردين في لائحة التمييز المقدمة عن كليهما بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ بعد أن احتصل على إذن بالتمييز من القاضي المفوض رقم ٢٠٠٧/٢٢١ تاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠.

وعن سببي التمييز وموداهما تخطئة محكمة الاستئناف لعدم ردها الدعوى شكلاً لعدم الخصومة وأنه كان على المدعي مخاصمة نقابة الأطباء وليس الصندوق.


 2/2



 ٢٠٠٨/٨/١٦
 ٧٨٤١٥
 ١٦٤١٦
 ١٦٤١٦
 ١٦٤١٦

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠